ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة العلوم الإنسانية
ISSN: 2253-0975 _ EISSN: 2588-1973
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/16

مجلة العلوم الإنسانية

المجلد:11 العدد: 01(2022) ص.ص 75/56

الدّيمقراطيّة الإعلامية: مقاربة مفاهيمية في ظل البيئة الالكترونية

Media Democracy: A Conceptual Approach in the Electronic Environment

أ.مواس عمر*

جامعة سعيدة الدكتور الطاهر
مولاي (الجزائر)

mouas_omar@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:2022/04/01
تاريخ القبول: 2022/05/17
تاريخ النشر: 2022/06/30

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الدّيمقراطيّة
- ✓ الإعلام
- ✓ وسائل الإعلام الجماهيرية
- ✓ البيئة الالكترونية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة التي تجمع مفهوم الدّيمقراطيّة بالإعلام. هذه العلاقة أنتجت لنا مفهوم ذو أبعاد متعددة، خاصة في البيئة الالكترونية. كما تشكل هذه الدراسة محور لقاء حقول معرفية في غاية الأهمية، من خلال التطرق لمفهوم الدّيمقراطيّة، ومفهوم الإعلام. ومن أهم نتائج الدراسة:

- مفهوم ديمقراطية الإعلام ليس نتاج العصر الحالي، وإنما له تاريخ طويل بقدم المفاهيم المشكلة له.
- الدّيمقراطيّة الالكترونية ليست سوى ممارسة جديدة للدّيمقراطيّة في البيئة الرقمية، بآليات جديدة.
- تطور مفهوم ديمقراطية الإعلام، مرتبط بشكل مباشر بتطور وسائل الإعلام من جهة، وطبيعة النظم السّياسيّة الحاكمة من جهة أخرى.

Article info

Received :01/04/2022
Accepted :17/05/2022
date of publication: 30/06/2022

Keywords:
- ✓ Democracy
- ✓ Media
- ✓ Mass media
- ✓ Electronic environment

Abstract :

The study aims to examine the relationship that brings together the concept of democracy in the media. This relationship has produced a concept of multiple dimensions, especially in the electronic environment. This study is also the focus of meeting very important knowledge fields, by addressing the concept of democracy and the concept of information. The most important results of the study include:

-E-democracy is just a new practice of democracy in the digital environment, with new mechanisms.

-The development of the concept of media democracy is directly linked to the development of the media on the one hand, and to the nature of political systems on the other.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

ظهر مصطلح الدّيمقراطيّة لأول مرة بأثينا القديمة، بطرح إغريقي، خلال القرن الخامس قبل الميلاد. حينها أصبحت الدّيمقراطيّة الأثينيّة يُنظر إليها على أنها أول الأمثلة التي تنطبق عليها المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي، وبمرور الزمن تغيّر معنى هذا المصطلح، وارتقى تعريفه الحديث بشكل كبير، خاصة مع ظهور الأنظمة الدّيمقراطيّة المتعاقبة في العديد من دول العالم.

تقوم فكرة الدّيمقراطيّة على مبدأ جوهري وهو حكم الشعب للشعب، إلا أن تاريخ الممارسة الدّيمقراطيّة يشير إلى صعوبة تحقيق هذا المبدأ نتيجة تعذّر تطبيق النموذج الكلاسيكي للدّيمقراطيّة المباشرة، نظرا لازدياد عدد الأفراد، ما أثبت عجز هذا النوع من الديمقراطيات عن التعبير بصورة حقيقية وكاملة عن أهداف ومواقف ومطالب الطبقات الاجتماعيّة، ومختلف الاتجاهات السّياسيّة المكونة للمجتمعات المعاصرة. وعليه بات لزاما الاستفادة القصوى من قنوات الاتّصال ووسائل الإعلام، بشكل يتيح للجميع المشاركة في صنع القرارات، ما يؤدي إلى تعزيز الممارسة الدّيمقراطيّة في المجتمع بشكل سليم.

أدى التطور السريع في وسائل الاتّصال إلى تزايد الحديث عن ظهور وجه جديد للدّيمقراطيّة عبر الفضاء الإلكتروني، تحت مسميات عديدة منها الدّيمقراطيّة الإلكترونية، الدّيمقراطيّة الافتراضية، والدّيمقراطيّة الرقمية. إلا أن هذه الأوجه المتعددة للدّيمقراطيّة ليست سوى ممارسة جديدة للدّيمقراطيّة عبر شبكة الانترنت، أفرزها التطور الهائل الذي عرفة قطاع الإعلام والاتّصال بما شمله من وسائل وتقنيات جاءت في شكل مدونات، وشبكات للتواصل الاجتماعي، ومواقع مشاركات الفيديو، ومواقع ويب صحف مطبوعة وغير مطبوعة، وصحافة تفاعلية أصبح المواطن العادي هو من ينتج محتواها كل حين، كشكل من أشكال التعبير وإبداء الرأي. وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة توفير إطار مفاهيمي لديمقراطية الإعلام والاتّصال، من خلال طرح الإشكال الآتي: ما هي أهم التغيرات التي طالت مفهوم الدّيمقراطيّة في ظل تطور وسائل الإعلام؟

2. أهمية الموضوع:

إن أهميّة الموضوع تنبع من قيمة المفاهيم التي يتناولها الباحث، والمتمثلة في الدّيمقراطيّة والاتّصال والإعلام، ولا يخفى علينا أن هذه المفاهيم شكّلت محطات هامة في تاريخ البشرية، فما بالك إن اجتمعت لتؤلف إشكاليات عديدة، أصبحت تفرض نفسها في كل مرة، خصوصا في ظل التطور السريع والملفت لتكنولوجيا الإعلام والاتّصال، فمن الواجب مسايرة التطور المفاهيمي لمختلف أدبيات حقل الإعلام والاتّصال من خلال الاطلاع على ما تناوله التراث الغربي والعربي لهذه المفاهيم.

3. إشكالية تحديد مفهوم الدّيمقراطيّة :

يمثل المفهوم الأساس للدّيمقراطيّة، الذي تقوم عليه النظرية الدّيمقراطيّة، حتى الآن غير متفق على معناه وأبعاده. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لم يعرف التاريخ سوى ديمقراطيات محدودة، وكانت الدّيمقراطيّة موضوعا للمنظرين والفلاسفة أكثر من كونها مجالا للنظم السّياسيّة[1].

هناك عدة اقترابات تناولت مفهوم الدّيمقراطيّة في الدراسات المعاصرة، وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين ثلاث اقترابات رئيسة هي :

1.3.الاقتراب الأول :

اقتراب لغوي بسيط؛ حيث يشير دافيد هيلد، إلى أن كلمة الدّيمقراطيّة، دخلت إلى اللغة الإنجليزية في القرن السادس عشر من الكلمة الفرنسية Démocratie، التي ترجع أصولها إلى الكلمة اليونانية، وتتكون من مقطعين "Demos" بمعنى فقراء، و"Kratas" بمعنى حكم، والواقع أن هذا الاقتراب لا يفيد في فهم

الدّيمقراطيّة المعاصرة، لأنه لا يستند إلى البعد التاريخي، ويقوم على أساس تقسيم الحياة السّياسيّة تقيما ثنائيا بين الحكام والمحكومين، وهو ما لا يتوافق مع أبعاد الدّيمقراطيّة المعاصرة[2].

2.3.الاقتراب الثاني :

يقوم على تتبع آراء منظري وفلاسفة النظرية الدّيمقراطيّة، ومازال هناك تيار كبير من الدراسات المعاصرة يتناول رؤية مفكري النظرية الدّيمقراطيّة، وفي مقدمتهم أليكس دي دوكفيل Alexis de Tocqueville، الذي يرجع تميزه عن الدّيمقراطيّة في دفاعه عن الحرية كقيمة عليا في النظرية، كما يعد أحد أهم معلمي النظرية الدّيمقراطيّة المعاصرة، من خلال توضيحه لقيمة الدّيمقراطيّة وشروطها، والتهديدات التي تواجهها[3]، إلى جانب توكفيل Alexis de Tocqueville نجد اهتمام بعض المفكرين مثل غرامشي Gramsci، والإنجليزي ميشيل أواكشوث Michael Oakshott .

3.3.الاقتراب الثالث:

يقوم على وصف ودراسة النظم السّياسيّة الدّيمقراطيّة حتى يمكن فهم الدّيمقراطيّة، الذي يعبّر عن معضلة النظرية الدّيمقراطيّة المعاصرة، لأن دراسة النظم السّياسيّة الدّيمقراطيّة يمكن أن يتحقق من خلال مدخلين أساسيين هما مدخل الحكومة الدّيمقراطيّة، ومدخل المجتمع الديمقراطي، وكل من هذين المدخلين له إطار معرفي خاص به، فالأول مرتبط بالخطاب التقليدي المتعلق بالمواطنة، والثاني مرتبط بالمجتمع المدني.

4. المفاهيم المتعددة للدّيمقراطيّة من خلال الاتجاهات الفكرية :

4.1. نبذة عن الدّيمقراطيّة في التراث الغربي:

تحظى الدّيمقراطيّة بتاريخ طويل، مما يثير قدرا كبيرا من عدم الاتفاق والتداخل، فهي تعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة. وتعكس الاقترابات المختلفة، تعدد التعريفات التي أوردها الباحثون والفلاسفة، وحتى السياسيون والمنظمات الدولية حول الدّيمقراطيّة، والشروع في محاولة الإحاطة بكل ما أورده الغرب من تعريفات يُعَدُّ ضربا من المستحيل، فكل ما نورده من تعريفات مبني على التباين الظاهر بين التعريفات. فالكلمة منذ أن تلفظ بها هيرودوت Hérodote قاصدا معناها الاصطلاحي – الذي مازال شائعا أي حكم الشعب - هي محور كل جدل طرفاه حاكم ومحكوم، وشعار كل نظام سياسي يطرح نفسه على الناس، والمثل الأعلى الذي تتطلع له كل الشعوب[4].كما أكّد إبراهام لنكولن أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، في تعريفه للدّيمقراطيّة على أنها حكم الشعب بالشعب وللشعب، وفي ذلك إشارة إلى امتداد هذا التعريف إلى تعريف الدّيمقراطيّة، الذي كان متداولا عند اليونانيين قديما. وعرّفها ديفيد بيثام David Beetham على أنها "طريقة لاتخاذ القرار في أي مجموعة أو رابطة أو مجتمع، حيث لكل الأفراد حقوق متساوية لاحتساب آرائهم[5].

اتجهت بعض الكتابات منذ ثمانينيات القرن الماضي خاصة منها الأنجلوساكسونية نحو مفهوم بديل للدّيمقراطيّة، من خلال استخدام مصطلح الدمقرطة، حيث ترى تلك الكتابات أن الدّيمقراطيّة غير موجودة، وأنه لا توجد إلا دمقرطة غير متناهية، لذلك قام المفكر صامويل هانتنغتون Samuel Huntington، بانتقاد المفهوم القديم للدّيمقراطيّة، حيث رأى بأن الدّيمقراطيّة كنظام حكم تعود جذورها إلى الفلسفة اليونانية، واستعمالها الحديث يعود سببه إلى الثورات التي شهدتها كل من فرنسا، وبريطانيا، وأمريكا، في نهاية القرن الثامن عشر، ومنتصف القرن العشرين. حيث قدّم هانتغتون مفهوما إجرائيّا في سياق انتقاده للدّيمقراطيّة كمصدر للسّلطة، يقوم على مجموعة من الإجراءات، كالاعتراف بالحريات الأساسية، والانتخابات النزيهة والحرة، والتداول السلمي على السّلطة، وغيرها من الإجراءات[6].

على العكس، رفض جوزيف شومبيتر Joseph Schumpter التعريف الكلاسيكي للدّيمقراطيّة الذي ساد خلال القرن الثامن عشر، مفاده، أن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسّساتي الذي نتمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السّياسيّة التي تشخّص الخير العام. عن طريق جعل الشعب يتخذ القرارات، من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادته. وأعطى تعريف بديلا للدّيمقراطيّة على أنها، ذلك الترتيب المنظم، الذي

يهدف للوصول إلى القرارات السّياسيّة، والذي يمكّن الأفراد من اكتساب السّلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس، كما اعتبر شومبيتر أنه لا وجود للخير العام يجتمع عليه الجميع، على اعتبار أنه سيحمل معاني مختلفة باختلاف الأفراد[7].

ورد أيضا تعريف للدّيمقراطيّة بالتقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سنة 2012، مضمونه، أن الدّيمقراطيّة هي ترتيب مؤسسي يُستند إليه في الوصول إلى قرارات سياسية حيث يملك المواطنون السّلطة من خلال الانتخابات. وثانيا الدّيمقراطيّة هي نظام حكم يساءل فيه الحكام عن أفعالهم في الشأن العام من قبل المواطنين الذين يؤثّرون بشكل غير مباشر من خلال تنافس وتعاون ممثليهم. وثالثا، الدّيمقراطيّة هي مبدأ سياسي يستند إلى المساواة والعدالة[8].

4.2. نبذة عن الدّيمقراطيّة في التراث العربي:

عاشت قبائل البادية العربية في جوف الصحراء معيشة الحرية والطلاقة، بعيدا من متناول حكومات الساحل أو الحكومات الدّاخلية في بعض الأحايين، ولكنها حرية لم تنعم بها؛ لأن أحدا أرادها لم يرغب في منعها، فهي حرية مقصودة، وليست بالحرية الفكرية المقصودة على مبادئها المقررة. فقد أَلِفت العرب قديما حكومات مفروضة، كحكومة الفرد، والإقطاع، وحكومة المشْيَخة، والحكومة العسكرية. إلا أنهم لم يعرفوا قط نظام الحكم الديمقراطي. بل كانت بعض القبائل العربية تختار رئيسا لها من غير أبنائها حسما للنزاع بين رؤسائها. وكانوا يسمّون الرئيس المختار ملكا، ويقبلون منه ومن ورثته السلطان المطلق في حكومته. ومؤدى ما تقدم أن العرب عرفوا ممارسات ديمقراطية مع ظهور الإسلام، ولم تسبقها الدّيمقراطيّة العربيّة كما توهمها أناس من المستشرقين وكتّاب التاريخ من الأوربيين[9].

أما المسلمون ،فقد عرفوا تجارب عديدة تتصل بمعنى الدّيمقراطيّة، في صورها المختلفة، ولعل أول تجربة تجلّت في مسألة حرية الصحابة في البحث عن أحسن الطّرق التي تحافظ على قوتهم ووحدتهم، من خلال مختلف الروايات التي نُقلت إلينا، حيث دلّت مجملها على أنه لم يكن بين أيدي الصحابة نص يدلّ على اختيار أحد منهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلّم، ذلك أنه لم يرد في القرآن الكريم نص صريح يحدّد أسس انتخاب خليفة رسول الله، لكنه دعا إلى الشورى والعدل[10]، إلا أن ما ثبُت، تمام حرية الصحابة في اختيار الطريقة واختيار الشخص المناسب للخلافة.

المعروف تاريخيّا، أنه من الطبيعي للعرب المسلمون أن يتفاعلوا مع الفكر الغربي، وأن يتأثّر تطور مفاهيم الدّيمقراطيّة في الفكر العربي الحديث بتطور مفاهيم الدّيمقراطيّة عند الغرب. فلقد انشغل الفكر العربي بقضيّة الشّورى مع بزوغ فجر النهضة، وهو يتصدى للاستبداد الذي عانت منه العديد من الدول العربية إبان عهود الانحطاط، كما انشغل بقضيّة التّحرير، حين واجه الوطن العربي الاستعمار الأوروبي. وكذلك بقضية التقدّم والرّقي حين اكتشف من خلال احتكاكه بحضارة الغرب ما تعانيه أمته من تأخر وتخلف. ولم يلبث أن انشغل بقضيّة الوحدة حين استشعر أخطار التجزئة التي حلّت بالوطن العربي[11].

كما أسهم الكثير من العلماء والباحثين العرب في بلورة مفهوم للدّيمقراطيّة، وفقا لتوجهاتهم الإيديولوجية، وحتى انتماءاتهم السّياسيّة. فيشير محمد أسد إلى الدّيمقراطيّة كمصطلح استعمل في الغرب في أغلب الأحوال بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية، ومعناه مبدأ المساواة في الحقوق السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصادية لجميع المواطنين، ورقابة الأمة على الحكومة عن طريق هيئة نيابيّة يشترك في انتخاب أعضائها كل البالغين من أفراد الشعب على أساس النظرية القائلة، صوت واحد للشخص الواحد، ويشمل هذا المضمون الواسع لهذا المصطلح حق الشعب المطلق في أن يشرّع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، وعلى هذا، فإن إرادة الشعب التي انبثقت عن النظام الديمقراطي تعني- من الوجهة النظرية على الأقل- أن هذه الإرادة ذاتٌ حرة، لا تتقيد مطلقا بقيود خارجية عنها، ولا تُسأل أمام سلطة غير سلطتها.

أما محمّد الأحمري، فقد أورد في تعريفه للدّيمقراطيّة، على أنها حق سكّان إقليم محدد في مشاركة متساوية لإدارة مصالحهم، وفق ما يرتضون من قوانين، غير أننا نعلم أن من نتاجها إمكان رؤية مختلف الآراء وتقدير مصالح المجتمع وتطوير العقل وحس النّقد[12]. و من جهة أخرى، يرى المفكر العربي سعيد زيداني، أن الدّيمقراطيّة هي نظام وعقليّة وأسلوب في بناء العلاقات، يضمن للشعب أفرادا أو جماعات حريّة التعبير عن الرأي والتنظيم في جماعات ونقابات وأحزاب بما يكفل الحرية الفعلية وتكافؤ الفرص في مختلف القرارات الحاسمة[13].

إضافة إلى المفكرين السابقين، تناول المفكر الجزائري مالك بن نبي، مسألة الدّيمقراطيّة، على غرار الكثير من المفكرين العرب. وذلك بتركيزه على علاقة الدّيمقراطيّة بالإسلام، من خلال إبداء موقفه إزاء الدّيمقراطيّة الغربية.

انتقد بن نبي الفكر السّياسي الغربي الحديث، والدّيمقراطيّة الأثينيّة التي لم تمنح الحريّة والمساواة إلا للمواطنين الإغريق الأصليّين، الذين احتكروا السلطة، مقابل توجيه الرّق نحو مزاولة الأعمال اليدويّة دون إمكانيّة توليهم للسلطة[14]. وعليه فالدّيمقراطيّة الأثينيّة -حسب رأيه- لم تدعم الشعور الديمقراطي بل جسّدت أشكال من العبوديّة والاستعباد. إضافة إلى هذا ينتقد مالك الدّيمقراطيّة في مفهومها السّياسي الحديث، من منظور تقرير سلطة الإنسان، باعتبار أن هذا المفهوم مناقض لخضوع الإنسان لسلطة الله في هذا النظام أو غيره[15]، ويستبعد سلطة الله في هذا الكون، وهو ما جاءت به الثورة الفرنسية في نضالها ضد الكنيسة وفق مطلب لا نريد ربّا ولا سيّداً. ويرى كذلك بن نبي أن الدّيمقراطيّة العلمانيّة تمنح الإنسان حقوقا وضمانات اجتماعيّة، مقابل تركه ليكون عرضة وضحيّة مؤامرات لمنافع معيّنة، وتكتّلات ومصالح خاصة وضخمة، كما قد يعمل على جعل الآخرين تحت ثقل ديكتاتوريّات طبقيّة، لأنها لم تلغي في نفسه دوافع العبودية والاستعباد.

من جهة أخرى يرى المفكر محمد عابد الجابري أن الخطابات السّياسيّة العربيّة الحديثة والمعاصرة، كانت في جملتها معادية للديمقراطية إما بصورة صريحة أو ضمنيّة، فالتيّار السّلفي النهضوي فضّل ترجمة الديمقراطية إلى الشّورى، بالرغم من أن الشورى تقتصر إلاّ على أهل الحل والعقد، أي أكابر القوم ورؤساءهم، في حين أنهم لم يتقيّدوا بالمفهوم الفقهي للشّورى[16]. أما التيار الماركسي في الفكر العربي فقد كان يعتبر الديمقراطية السّياسيّة طريقة حكم سفيهة، وليست سوى وسيلة تستعملها البرجوازية لاستبداد واستغلال الطبقة الكادحة. أمّا التيّار اللّيبرالي فقد اتخذ موقفا مشكّكا في إمكانية تطبيق الديمقراطية الحرة غير المقيّدة في دول ما زالت تتخبط في مشاكل التخلّف الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع الدول الغربية، بالرغم من رفعه لشعار الديمقراطية.

أما مالك، المفكر الجزائري، يطرح مفهومه الخاص للديمقراطية، كما يطرح مشروعا للفكر الديمقراطي. فتعريفه للديمقراطيّة في العصر الحديث يستند إلى القواميس الفرنسية، وتقاليد الثورة الفرنسية التي أنتجت هذا المصطلح تحت شعار حريّة، إخاء، مساواة. ويرى كذلك أن جوهر الدّيمقراطيّة لا بد أن يقوم على عدم ربطها بأي مفهوم آخر، وتجريدها من أي تطوّر مسبق، حيث يقوم جوهرها بوصفها شعور نحو الأنا، ونحو الآخرين، وذلك بوصفها مجموعة من الشروط الاجتماعيّة والسياسّة الضروريّة لتكوين وتنمية الشعور الديمقراطي في الفرد. كما أن الدّيمقراطيّة حسب فكره ليس بتسليم سلطات بين ملك أو زعيم، وشعب، وإنما هي أعمق وأكثر من كل هذا، فهي إحساس وانفعالات نلمس دلالاتها ضمن ثقافات وحضارات المجتمعات.

وأضاف بأن الشعور الديمقراطي مصطلح نفسي، وَ حَدٌّ وسطٌ بين طرفين، كل منهما نقيض للآخر، النقيض المعبّر عن نفسية وشعور العبد المسكين، والنقيض المعبّر عن نفسية وشعور المستعبِد المستبد، والإنسان الحر الذي تتمثل فيه قيم المواطنة والتزاماتها، هو الحد الإيجابي بين نافيتي العبودية والاستعباد.

حاول المفكّر مالك أن يجد تحليلا مقنعا، بعيدا عن التّفسيرات الذّاتية، حول علاقة الإسلام بالدّيمقراطيّة، حيث ربط هذين الطرفين بالشروط الثلاثة المشكّلة للشعور الديمقراطي. كما اعتبر أن الإسلام كان سبّاقا في

تقرير الدّيمقراطيّة، من خلال سعيه لتحقيق شروطها الذاتية والموضوعية. فقد كرّم الله الإنسان تكريما خاصا، ورسم له معالم إسلامية ترشده لتفادي الوقوع في دوائر العبودية والاستعباد[17]، كما كفل الإسلام للفرد حقوقه وحرّياته كحريّة الضمير، وحريّة المعتقد، وحريّة التعبير، والرأي.

من خلال التعريفات الواردة سابقا، يظهر لنا اختلاف واضح بين تعريف كل من أبراهام لنكولن، ومحمد أسد للديمقراطية، فتعريف محمد أسد يخالف التّجربة اليونانيّة القديمة للدّيمقراطية وهي نفسها التي تبنّاها لنكولن في نظرته للديمقراطية، فحكم الشّعب للشّعب كان يعني حكما مباشرا للمواطنين اليونانيين فقط على بقية سكان المدينة، أما البقية من العبيد الذين واجبهم الدفاع عن الوطن من دون حقوق سياسيّة، حيث يجتمع ممثلو الشعب لإقرار ما يريدون، مستبعِدين النّساء والرجال الذين ترجع أصولهم إلى أعراق غير يونانية، فالدّيمقراطيّة اليونانيّة هي في النهاية خاصة بطبقة من المجتمع، وهُم الأحرار الرجال الذين يقل عددهم عن عشرة في المائة من السكان، هذه المجموعة هي التي تقرر للباقين من تختاره أو ما تريده، في حين نلمس في تعريف لنكولن للديمقراطية الكثير من الصّحة بما يناسب قضيته آنذاك والتي كانت متعلقة بالقضاء على العبوديّة ، وتوحيد الأمة. أما تعريف مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اعتمد على مفهوم المؤسّسة، كترتيب أساس تُبنى عليه الدّيمقراطيّة إلى جانب العدالة والمساواة، وهو مفهوم يميل إلى الجانب التنظيمي أكثر منه إلى الجانب الفلسفي.

5. مفهوم الإعلام :

ارتبط استخدام مصطلح الإعلام بشكل واضح مع تطور وسائل الاتّصال الجماهيري كالصحف، والمجلات، والراديو، والسينما، والتلفزيون، إلا أن الاتّصال عبر هذه الوسائل ظل يأخذ النموذج الخطي، مع تسجيل ضئيل لمحاولات تحقيق الاتّصال التفاعلي من حين لآخر عبر بريد القرّاء، واتّصالات المستمعين للحصص الإذاعية والتلفزيونية. من جهة أخرى سعت البحوث الإمبريقية لدراسة جمهور ووسائل الإعلام الجماهيري، من خلال الاعتماد على مجموعة من النظريات المفسرة للظاهرة الاتّصالية.

في اللغة العربيّة، يرى صالح ذياب هندي أن الإعلام يتجلى في ثلاث معانٍ وهي: الإعلام بمعنى نشر المعلومة بعد جمعها وانتقاءها، والإعلام بمعنى الدعوة، والإعلام بمعنى الدبلوماسية المفتوحة أو العمل السّياسي الخارجي[18].

يشير الدكتور محمد عبد الحميد في كتابه نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، إلى إعلام الجماهير بمفهوم الاتّصال الجماهيري، فيعرّفه من خلال معالم متعددة حيث يقول: "يتحوّل الفرد المرسل أو القائم بالاتّصال إلى مؤسسات ومنظمات تضم عددا من الأفراد المحترفين، لإعادة وصياغة الرّسائل الاتّصالية المتعددة والمتنوعة التي ترسل إلى أعداد كبيرة جدا من المتلقّين المنتشرين، من خلال الرّسائل الآلية أو الإلكترونية لإحداث تأثيرات متنوعة في هؤلاء المتلقّين"[19].

كما يعرّف الدكتور سمير حسين الإعلام على أنه كافة أوجه الأنشطة الاتّصالية، التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة، عن القضايا والموضوعات والمشكلات بطريقة موضوعية، وبدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة، والوعي، والإدراك والإحاطة الشّاملة لدى فئات جمهور المتلقّين للمادة الإعلاميّة، وبما يسهم في تنوير الرأي العام، وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الواقع والموضوعات والمشكلات المثارة[20].

وعليه؛ الإعلام نظام يتكون من أربعة عناصر أساسية، وهي القائم بالاتّصال، الوسيلة الإعلاميّة، الرسالة، والمتلقي بمعنى الجمهور، وهي العناصر نفسها التي تفرض علينا طرح الأسئلة التي صاغها هارولد

لازويل Harold Lasswell في القرن الماضي لتفسير العمليّة الاتّصالية. من؟ يقول ماذا؟ بأية وسيلة (قناة)؟ لمن؟ بأي تأثير؟

من جهة أخرى سعت نظريّات الإعلام إلى محاولة شرح وتقييم لظاهرة الاتّصال في المجتمعات الحديثة، بما يتصل مع الفترة الزمنية التي ظهرت فيها كل نظريّة، بما يتناسب بطريقة أو بأخرى مع ظهور وسيلة اتّصال جديدة، ووعي الرأي العام وانفتاحه، وكذا مساحة الحريّة الممنوحة له. فمن الواضح أن الاتّصال أقدم من الإعلام، وهذا الأخير ارتبط ارتباطا وثيقا بمرحلة تطور وسائل الإعلام خلال القرن الماضي.

6. الإعلام والاتّصال والدّيمقراطيّة السّياسيّة :

6.1. علاقة النظام الإعلامي بالنظام السياسي:

توصف العلاقة بين النظامين السّياسي والإعلامي، بأنها علاقة تأثير متبادل، لكن حجم التّأثير يختلف بين الطّرفين وفق طبيعة العلاقة بينهما، ووفق شكل النظام السّياسي، ودرجة الدّيمقراطيّة التي يتمتّع بها، ودرجة الحرية السّياسيّة التي يتمتّع بها الإعلام في معالجة القضايا السّياسيّة والاجتماعيّة، ودرجة استجابة النظام السّياسي لملاحظات وآراء وسائل الإعلام تجاه القضايا، وتجاه الأداء الحكومي لتلك القضايا[21]، فالعلاقة الجدليّة التي تربط السّلطة السّياسيّة والفكرية والاجتماعيّة بوسائل الإعلام هي علاقة تحكمها المصالح المتبادلة بين هذه الأطراف وبين وسائل الإعلام في الدول الدّيمقراطيّة، بينما في الدول غير الدّيمقراطيّة فتحكم تلك العلاقة التوجهات السّياسيّة والفكرية والاجتماعيّة التي لا تزال تسيطر على وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتعد العلاقة بين العمليّة الاتّصالية والسّياسيّة علاقة وثيقة ومهمة، متوافقة ومختلفة، يتأثر ويؤثر كلا النظامين في الآخر، ولعلّ تلك العلاقة تطرح النماذج التفسيرية التالية[22]:

-**نموذج علاقة العداء :** يمثل هذا النموذج حالة العداء والخصومة بين النظامين، حيث أن الإعلاميين يرون أنهم لا يمكن أن يعيشوا تحت سيطرة السياسيين، وبالتالي يستطيعون مراقبتهم لكشف الممارسات التي قد يكون لها صلة بالفساد.

-**نموذج التبادل الاجتماعي :** وهذا النموذج يصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين على أنها علاقة اجتماعية، تسعى إلى خدمة أهداف كل من النظامين.

-نموذج الاعتماد والتكيف : وهذا النموذج يقدم النظامان في إطاره مضموناً معتمداً على التعاون والعلاقة المتبادلة رغم اختلاف الأهداف بينهما.

-**نموذج العلاقة ذات الأبعاد الثلاثة** : وهو نموذج جاكسون- بيك وكروس، وهذا النموذج يصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين والجمهور، ويرى أن الإعلاميين هم أكثر تحرراً في هذه العلاقة لأن الجمهور والسياسيين يعتمدون على وسائل الاتّصال للاحتفاظ بقوتهم .

يؤكد غابرييل ألموند Gabriel A. Almond، أن مطالب النظام الديمقراطي تتمثل في إيصال مطالب ورغبات الشعب لمن هم في السّلطة وجعلها معروفة من قبلهم، وتقوم الأحزاب السّياسيّة، وجماعات المصالح، ووسائل الاتّصال الجماهيري، بدور هام في التأكيد على رغبات الشعب وتوصيلها المستمر للقادة، فبدون المعرفة

الدقيقة لأفعال القادة، وبدون فهم العلاقة بين هذه الأفعال، وأهداف الجماهير، فإن صياغة المصالح، وممارسة التأثير السياسي تكون غير ممكنة[23]. ويعتقد هارولد لازويل Harold Laswell أن البناء الاجتماعي يشبه الهرم التي يتربّع الحكّام وهم الصفوة على قمّته، وجماهير الشعب في القاعدة، وبينهما الخبراء والمختصون الذين يقومون بعملية الاتّصال ما بين الصفوة وأفراد المجتمع، وهؤلاء قد لا يكونون محايدين عند القيام بأدوارهم، خصوصا أنهم يشكلون جزءا من مؤسسات أو أحزاب سياسية، أو غيرها من الجهات التي تقوم بدور نشط في السّياسة العامة، وهذا يتعلّق بالتأثير الذي تمارسه وسائل الاتّصال السياسي، ويرى حامد ربيع أن التحولات الدّيمقراطيّة لا بد وأن تؤثر بشكل أو بآخر على العملية الإعلاميّة خاصة على المستوى الدّاخلي، وذلك من خلال عدة جوانب، كاتساع نطاق العملية الإعلامية وانتقالها إلى ميادين أخرى، ربما لم تكن تلقى الاهتمام الكافي من الإعلاميين في السّابق، وازدياد ارتباط النّسق الإعلامي بالنسق السّياسي في المجتمع بحيث أصبح الإعلام، أحد آليات العملية السّياسيّة، سواء بالنسبة للمواطن العادي أو لصانع القرار، وكذلك للمؤسّسات السّياسيّة الأخرى في المجتمع. و تعدد مستويات وأبعاد الوظيفة الاتّصاليّة للدولة، الأمر الذي يحتاج إلى إعداد الكوادر الإعلاميّة المتخصصة في كل مجال، ولكل مستوى[24].

دار النقاش في فترة ما قبل التسعينيات من القرن العشرين، حول الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن يدركها المواطن العادي كي يكوّن رأيه بصدد حقوقه المختلفة، وحاليا لا يمكن طرح هذا النقاش، لأن ما يتم حجبه عن المواطن من معلومات من خلال الإعلام العمومي، يمكن أن يصل إليه من قنوات إعلامية أخرى كالقنوات التلفزيونية الفضائية والانترنت مثلا، وعليه بات لزاما على الإعلام العمومي أن يؤدي دورا أكبر مما كان يؤديه في فترات زمنية سابقة، حيث ازدادت مهمته صعوبة، فالمواطن العادي لم يعد يقبل الأسلوب الدعائي التقليدي، الذي قدمته الخبرة السوفيتية وبعض دول العالم الثالث في مرحلة ما قبل التسعينيات من القرن العشرين، ومن ثم فلا بد أن تقوم وسائل الإعلام بوظيفتها الثقافية بأسلوب جديد، الأمر الذي يحتاج إلى قدرات إبداعية خلاقة تتناسب وظروف كل مجتمع من المجتمعات.

7. الدّور الديمقراطي للإعلام :

من الضروري النظر إلى ديمقراطية الإعلام باعتبارها عملية ثنائية الاتجاه يجري فيها حوار ديمقراطي متواز بين شركاء، سواء كانوا أفراد أو جماعات، لذلك كان من الطبيعي أن يكون الإعلام الديمقراطي إعلاما أفقيا، تقوم بنيته على المشاركة الجماهيرية في العملية الإعلامية، وليس مجرد هدف للإعلام، في حين يكون الإعلام السلطوي إعلاما رأسيا، تقوم بنيته على تدفق الرسائل الإعلامية من أعلى إلى أسفل، وحيث يتحدث القلّة إلى الكثرة من وجهة نظر القلّة[25]، ويرى الكثير أن حرية الإعلام شرط أساس لقيام الدّيمقراطيّة، وأن حرية الإعلام هي من تحقق الدّيمقراطيّة، بما في ذلك أن الإعلام أحد الأسس الذي يسهم في دعم الأوضاع الدّيمقراطيّة في المجتمع، كما اعتبر هؤلاء أن ما تتمتع به وسائل الإعلام من حرية يعتبر أحد معايير قياس الدّيمقراطيّة في أي مجتمع، وفق ما تحدده التشريعات الإعلامية التي تسعى إلى تنظيم العلاقة بين الإعلاميين، ووسائل الإعلام الجماهيري، والجمهور المتلقي، والنظام السياسي، ما يؤدي إلى رسم حدود منتجات المضامين الإعلامية، وعلى هذا الأساس يفترض يورغن هابرماس Jurgen Habermas توافر أربع محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتّصال من القيام بوظائفها الدّيمقراطيّة، وهي[26]:

- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع، من خلال إتاحة فرص وصول وسائل الإعلام المختلفة إلى مختلف الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والإيديولوجيات المختلفة، من أجل عرض أفكارها دون قيود من السّلطة الحاكمة.

- حماية المجتمع، بحماية مصالحه، عن طريق وظيفة مراقبة وسائل الإعلام للسلطة داخل المجتمع، وإعلام الجمهور بأي انحرافات قد ترتكبها السّلطة.

- توفير المعلومات للجمهور، من خلال توفير القدر الكافي من المعلومات عما يحصل بموطن الأفراد، وبالعالم، بهدف تحقيق فهم مشترك بين المواطنين لهذه الأحداث، حتى يستطيعوا اتخاذ القرارات الصحيحة الصالحة لمجتمعهم.
- المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعيّة، عن طريق تقاسم المعرفة، ونشر وسائل الإعلام للثقافة العامة المشتركة، من أجل تحقيق ترابط أفراد المجتمع، وتحقيق الوحدة الاجتماعيّة.

يضيف كل من برايان جنينس Bryant Jennings وسوزان تومسون Susan Thomson، على ما تم ذكره، أن وسائل الإعلام الحرّة تدعم التطور الديمقراطي من خلال إسهامها في تحقيق ديمقراطية الاتّصال، وذلك من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات، وإتاحة الفرص للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسّياسيّة المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها، ومراقبة ورصد الأحداث المعاصرة، والمتمثلة في القضايا التي من شأنها أن تؤثر على رفاهيّة المواطن بالسلب أو بالإيجاب، أي تجميع وتوزيع قدر الإمكان، المعلومات المتعلقة بالبيئة الدّاخلية والخارجية، ما يُمكّن المجتمع من الاطلاع ومعرفة المجريات، وقدرته على التكيّف مع الظروف والمستجدّات.

وعليه، لا يمكن أن نتصور ديمقراطية إعلام واتصال إلا بتوفر ثلاثة شروط أساسية، وهي أن يصبح المواطن شريكا نشطا وليس مجرد هدف للإعلام، وأن تتنوّع الرسائل الإعلامية المتبادلة، وأن تزداد مساهمة المواطنين في وسائل الإعلام، إذ تهدف هذه الدّيمقراطيّة إلى جعل المواطن عضوا إيجابيا ومشاركا نشطا في عملية الإعلام والاتّصال، وليس مجرد متلق للأنباء والمعلومات، إذ يتحقق ذلك مع التزايد المطرد والتنوع في الرسائل المتبادلة لتغطي كافة المجالات دون تعتيم أو إبهام، وهذا ما يزيد من المشاركة الاجتماعيّة في عملية الاتّصال سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف.

8. مرتكزات تحقيق الديمقراطية الإعلاميّة في البيئة الإلكترونية :

1.8. الديمقراطية الالكترونية :

أدّى استفادة الدّيمقراطيّة من التطور التكنولوجي، إلى ظهور مفهوم جديد تحت مسميّات مثل: الدّيمقراطيّة الإلكترونية، الدّيمقراطيّة الرّقمية، Cyberdemocracy. ومع انتشار استخدام الانترنت بين العامّة في منتصف التسعينات، ظهر مصطلح **E-Democracy**، أو الدّيمقراطيّة الالكترونية للتّعبير عن تركيز العمليّة الدّيمقراطيّة على التقنيات الجديدة للاتّصال بما فيها الانترنت.

وتعرّف الدّيمقراطيّة الرّقمية على أنها " توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الرّقمية في توليد، وجمع، وتصنيف وتحليل، وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الدّيمقراطيّة وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الدّيمقراطيّة وقالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفاعليتها في تحقيق أهدافها"[27].

فالدّيمقراطيّة الرّقمية كما وصفها البعض، تشير إلى تعبير مجازي لحكم النّاس لبعضهم البعض في فضاء أو مجتمع افتراضي، يجد آليّاته في الوسائط الإلكترونية المتعددة وبخاصة الانترنت، والشّبكات الاجتماعيّة، ومواقع الويب الإعلاميّة، وشبكات تتميّز بمجموعة من الخصائص مثل: العالمية، التنوّع وتعدّد الاستعمال، التفاعليّة، سهولة الاستخدام، التوفير، وغيرها من الخصائص الأخرى[28].

إذن، فالدّيمقراطيّة الرّقمية حسب نظر البعض لا تعتبر نوعا من أنواع الديمقراطيات، ولكنها فقط وسيلة جديدة لممارسة الدّيمقراطيّة، وبهذا الأساس تلعب التكنولوجيا الرّقمية دور مهم في تغيير الممارسات الدّيمقراطيّة وتستحدث أشكالا لم تكن موجودة من قبل.

مثلما أن تحقيق الدّيمقراطيّة في إطارها العام يستدعي توفر عدد من المبادئ والوسائل، فإن تحقيق ديمقراطية الإعلام يستدعي كذلك توفر عدد من المبادئ والوسائل، التي تعد بمثابة الأسس والركائز التي تستند

عليها ديمقراطية الإعلام والاتّصال، إذ لا يمكن الإحساس بقيمة تحقيق الدّيمقراطيّة الإعلامية، بدون قياس المؤشرات التي تعكس جودها، وتزداد هذه المهمّة سهولة داخل الوسط الإلكتروني وذلك ما تعكسه درجة الحرية التي يتمتع بها المستخدمون لتكنولوجيا الاتّصال، بما يتيح لهم الحرية للتعبير عن أفكارهم وإبداء آرائهم، وعموما تتحدّد أهم تلك المبادئ فيما يلي :

1.8.السّياسة الإعلامية والاتّصالية الإيجابية والموضوعية :

هي مجموعة المبادئ والقواعد والأسس، أو الخطوط العريضة والتوجيهات والأساليب، التي توضع لتوجيه نظم الاتّصال، وهي عادة بعيدة المدى، وتتناول الأمور الأساسية، وتشير في الوقت ذاته إلى مجموع الممارسات الواعية والمدروسة، والسلوكيات الاتّصالية في مجتمع ما، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاتّصالية الفعلية، من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات أو المصادر البشرية والطبيعية المتاحة في المجتمع[29].

كما حددت اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتّصال في الوطن العربي في مفهوم السّياسة الإعلامية والاتّصالية بأنها مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة اتجاه عمليات تنظيم وإدارة، ورقابة، وتقييم وموائمة نظم وأشكال الاتّصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتّصال الجماهيري، من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعيّة الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة.

كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن هناك ارتباط وثيق بين السّياسة، وبين النظريّة أو الفلسفة الإعلاميّة والاتّصالية التي يتبنّاها أي نظام سياسي لأي بلد كان، انطلاقا من الإيديولوجية السّياسيّة والفكرية التي يتبنّاها أو يؤمن بها. فمن الضروري استعراض مختصر النظريات الإعلامية، وذلك لفهم المؤشرات الضامنة لتحقيق ديمقراطية الإعلام والاتّصال من عدمه.

1.1.8.النظريّة السّلطوية في الإعلام :

ظهرت هذه النظرية في إنجلترا في القرن السادس عشر وتعتمد على نظريات أفلاطون وميكيافيللي، وترى أن الشعب غير قادر على أن يتحمل المسؤوليّة أو السّلطة فهي ملك للحاكم أو السّلطة التي يشكلها، حيث تعمل هذه النظرية على الدفاع عن السّلطة، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره كما يحظر على وسائل الإعلام نقد السّلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة؛ وأن الشّخص الذي يعمل في الصّحافة أو وسائل الإعلام الجماهيرية، يعمل بها كامتياز منحه إياه الزعيم الوطني ويتعيّن أن يكون ملتزما أمام الحكومة والزعامة الوطنية[30].

2.1.8.النظريّة الليبراليّة:

تقوم هذه النظريّة على أساسيّات الفلسفة اللّيبرالية التي تطوّرت في القرنين السابع عشر والثّامن عشر التي ترى بأن الإنسان حيوان عاقل وسعادة الفرد هي هدف المجتمع، والإنسان كائن مفكّر باستطاعته تنظيم الحياة من حوله، ولقد تطورت هذه النظرية جنبا إلى جنب مع تطور المبادئ الدّيمقراطيّة للدولة والسوق الحر في المجال الاقتصادي وفق شعاري عمليّة التصحيح الذاتي، والسوق الحر للأفكار، ويرى أصحاب هذه النظريّة أن الفرد يجب أن يكون حرّا في نشر ما يعتقد أنه صحيح عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرّقابة أو مصادرة الفكر من خلال مراقبة الحكومة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتلك الحكومة وسائل الإعلام.

3.1.8.النظريّة الشيوعيّة:

ظهرت هذه النظرية في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث لم تلبث مبادئها أن انتشرت في الدول التي كانت تدور في كنف الاتحاد السوفيتي – قبل تفككه- إذ انبثقت عن أفكار هيجل وماركس ولينين وغيرهم. ووفقا لهذه النظرية فقد تم تحديد اختصاصات الصحافة وأهدافها من أجل :

- زيادة نجاح واستمرارية النظام الاشتراكي وبوجه خاص دكتاتوريّة الحزب الشّيوعي.

- يكون حق استخدام وسائل و قنوات الاتّصال لأعضاء حزب المتعصّبين و الموالين أكثر من الأعضاء المعتدلين.
تخضع وسائل الإعلام للرّقابة الصارمة.
- تقدّم وسائل الإعلام رؤية كاملة للمجتمع والعالم طبقا للمبادئ الشّيوعية، ووجود قوانين موضوعيّة تحكم التاريخ.
- إن الحزب الشّيوعي هو الّذي يحق له امتلاك وإدارة وسائل الإعلام من أجل تطويعها لخدمة الشيوعية والاشتراكية.

4.1.8.النظريّة المسؤولية الاجتماعيّة:

جاءت هذه النظرية نتيجة إسهامات لجنة حرية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وكتابات وليام هوكنج Wlliam hocking وكذلك نتيجة دراسات اللجنة الملكية للصحافة البريطانية، والاتحاد القومي للصحفيّين في بريطانيا. وهناك ست وظائف للاتصال الجماهيري ضمن هذه النظرية :

- خدمة النظام السياسي بتوفير المعلومات والمناقشات والمناظرات حول المسائل العامة.
- تنوير الجمهور كي يستطيع أن يحكم نفسه.
- حراسة حقوق الأفراد وذلك بأن تعمل وسائل الاتّصال كرقيب عمومي على الحكومة .
- خدمة النظم الاقتصادي عن طريق الإعلانات.
- توفير الترفيه.
- المحافظة على تمويليا على اكتفائها الذاتي كي تتحرر من ضغوط المصالح الخاصة.

5.1.8.النظريّة التنمويّة:

ظهرت هذه النظرية في عقد الثمانينيات، وتقوم على الأفكار والآراء لتي وردت في تقرير لجنة واك برايل حول مشكلات الاتّصال في العالم الثالث، فهذه النظرية تخرج عن بعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية، إذ أن المبادئ والأفكار التي تضمنت هذه النظرية تعتبر هامة ومفيدة لدول العالم النامي لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية، كما تعمل على إبراز الإيجابيات وتجاهل السلبيات وتقليل حجم النقد إلى الحد الأدنى[31].

تتلخص أفكار هذه النظرية في :

- يجب على وسائل الإعلام أن تقبل تنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع السّياسة الوطنية القائمة.
- حرّية وسائل الإعلام ينبغي أن تخضع للقيود التي تفرضها الأولويات التنموية والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع.
- يجب أن تعطي وسائل الإعلام أولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى ما تقدمه .
- وسائل الإعلام مدعوة في إعطاء أولوية فيما تقدمه من أفكار ومعلومات لتلك الدول النامية الأخرى القريبة جغرافيا وسياسيا وثقافيا.
- الصّحفيين والإعلاميين في وسائل الاتّصال لهم الحرية في جمع وتوزيع المعلومات والأخبار.
- للدّولة الحق في مراقبة وتنفيذ أنشطة وسائل الإعلام واستخدام الرّقابة خدمة للأهداف التنموية.

6.1.8.نظريّة المشاركة الدّيمقراطيّة:

هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، كما أنها توسيع ممارسة السّلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك، ويرى أنصار هذه النزعة أن للمواطن الفرد ولجماعات الأقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام والاتّصال واستخدامها طبقا للاحتياجات التي يحددونها، وأن تنظيم

وسائل الإعلام والاتّصال ومحتواها لا ينبغي أن يكون خاضعا لسيطرة بيروقراطية حكومية أو سياسية مركزية، يتوقع البعض أن التطورات التكنولوجية سوف تفتح آفاقا أرحب أمام هذه لنزعة من خلال إتاحة أجهزة الاتّصال بأسعار منخفضة، والوصول إلى مزيد من أدوات ووسائط الاتّصال الالكترونية[32].

يخلص الباحث إلى أن هناك ارتباط وثيق بين الاتّصال والسّياسة من جهة، وبين وسائل الإعلام والسّياسة من جهة أخرى، فالأنشطة السّياسيّة لا يمكن أن تكون بمعزل عن الاتّصال، بل هو أساسه وأحد مرتكزاته، وذلك لأجل تحقيق تفاعل بين المشاركين في الأنشطة السّياسيّة المختلفة، باعتبار أن الاتّصال أعم وأشمل من الإعلام، ولا يمكن أن نسلّم الآن، أن باستطاعة الأنظمة السّياسيّة التحكم في الأنشطة الاتّصالية للمجتمع بناء على مدى تحكمها في وسائل الاتّصال التابعة لها، ومؤسّساتها الإعلامية. ففي الوقت الرّاهن أعطت وسائل الاتّصال الالكترونية أبعادا جديدة للاتصال جعلت من الأنظمة السّياسيّة تعيد النظر في كيفية التعامل مع هذه الوسائل بطريقة مغايرة للأنماط السابقة.

2.8.توفير ضمانات الحق في الاتّصال وحرية الإعلام باستخدام التكنولوجيات الرقمية :

سعى علماء الاتّصال والقانون، من أجل التوصل إلى صيغة تحدد الأطر الفلسفية والقانونية والعملية للحق في الاتّصال، حيث دار الخلاف حول مجموعة من الجوانب من بينها مضمون الحق، حيث رأى البعض أن يتضمن تعريف الحق في الاتّصال كل الحقوق والحريات المرتبطة به، إلى جانب القيود المفروضة على ممارسة هذه الحريات، باعتبار أن القاعدة في معالجة الحق في الاتّصال هي الإطلاق أو التوسع مع مراعاة مسئولية الفرد تجاه الآخرين، واتجاه المجتمع، إضافة إلى أن هذا الحق يحتوي على كل الحريات اللازمة للتفاعل الاجتماعي السوي للفرد، الإيجابية في العمليات السّياسيّة والثقافية والاجتماعيّة[33].

يعد جان دارسي Jean Darcy مدير الاتحاد الأوروبي للإذاعة الاستعراضي في الستينيات، أول من نطق بمفهوم الحق في الاتّصال، في مقال نشره عام 1969 تحت عنوان Direct Boardcast Satellites And The Right To Communicate، حيث انتقد فيه القواعد القائمة التي كان من المفترض أن تتصدى لعمليات الاتّصال، من أجل التركيز المحدود على المضمون بدلا من العملية الاتّصالية، والتطورات التكنولوجية الجديدة المحيطة بأقمار البث المباشر، فقد كان تصوره يدور حول وجود فرص جديدة للتفاعلية والاتّصال التشاركي، هذا الأخير يتطلّب الاعتراف بحق كل فرد في مشاركته في الاتّصالات، ووضع السّياسات والقوانين وفقا لذلك. ويهدف الحق في الاتّصال أساسا إلى تهيئة أسس ومتطلبات التفاعل السليم والتناسق للفرد والمجتمع في سياق العملية الاتّصالية والنّظام الديمقراطي، والمشاركة في إدارة النظام وصنع القرار، ويستهدف الحق في الاتّصال قبل ذلك، تنمية شخصية الفرد وإحساسه بكرامته وبقدرته على الإنجاز والتمتع بجميع حقوق المواطنة، على قدم المساواة، وعلى قاعدة العدالة والإنصاف مع غيره من أفراد المجتمع.

أما في الوقت الراهن، وفي ظل الانفجار المعلومات، والتطورات التي يشهدها قطاعي الإعلام والاتّصال، فقد أضيفت عدة عناصر جديدة في المفهوم الأساسي للحريّة، وعليه تجاوز الحق في الاتّصال حق تلقي الرسائل الإعلاميّة، أو الحصول على المعلومات، وأصبح كحق فردي واجتماعي، وطريقا للسّير نحو إرساء ديمقراطيّة الإعلام والاتّصال. لم يقتصر دور التكنولوجيا عند مجرد تجديد أدوات ممارسة الدّيمقراطيّة بوسائل رقميّة، بل تعدّى ذلك إلى مستويات أوسع وأرحب تتّصل بحقوق الإنسان بشكل عام في العصر الرقمي، لتضمن له بذلك الاستخدام العادل للأدوات الرقميّة بشتى صورها. حيث فتحت الانترنت وثورة الإعلام والاتّصال، آفاقا جديدة للمفهوم التقليدي للحق في الاتّصال، سواء على مجال نقل المعلومات، أو تلقيها، أو البحث عنها، أو حرية التعبير، أو الحق في الخصوصية، باعتبارها أبرز وسائل ثورة المعلومات والاتّصالات، وهو ما يمكن رصده بشكل نظري من خلال الأبعاد التالية لمفهوم الحق في الاتّصال في بيئة الانترنت[34]:

- تخلق الانترنت رؤية جديدة للحق في الاتّصال، من حيث إرسال واستقبال المعلومات والآراء بصورة غير مسبوقة سواء ما تعلق بِكَم الاتّصال أو نوعيته، أو موقعه أو ضوابطه، كما تزود مستخدميها بقدرات هائلة لممارسة حقّهم في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها بغض النظر عن الحدود الدولية، مع إمكانية التعبير عن أنفسهم بأكثر من وسيلة في ذات الوقت؛ سواء كانت شفاهة أو مطبوعة أو مصورة أو مرئية أو غيرها.
- تُعظّم الانترنت من فعاليّة أشكال الحق في الاتّصال، سواء أكانت رأيًا أو فكرة أو إبداعا أو معلومة أو غيرها، إذ يمكن إعادة نسخها بسهولة، وتوزيعها للملايين في ذات اللحظة، والسّماح بمشاركة الآخرين في تفعيلها، مع سهولة حفظها وتخزينها واسترجاعها، وإعادة إنتاجها في صور جديدة.
- تتسم الانترنت إلى حد كبير باللاّمركزية، مما يحد من إمكانية التحكّم فيها، أو ممارسة الرّقابة عليها من قبل أية جهة أو فرد أو حكومة، كما تجسد أحد أهم مظاهر التعددية الاتّصالية في الآراء، فعلى مواقعها تتنافس كل صنوف الآراء والأفكار والتوجهات وهو ما يمكن أن يدعم حرية التعبير.
- تعزّز الانترنت مكانة وفاعليّة الأفراد في عمليات الاتّصال، بجعلهم منتجين للمضمون الاتّصالي، وليس فقط مستهلكين له، وهي ميزة لا تتوافر كثيرًا في وسائل الإعلام التقليديّة، كما تمكّنهم من ممارسة حقوقهم الاتّصالية من أي موقع يتواجدون فيه، وبث رسائلهم من أي مكان، ورؤيتها في ذات الوقت منشورها على مواقعها، بدون فاصل زمني يذكر، كما تمكن مستخدميها من التحكم في الآراء والمعلومات التي يتلقونها على عكس وسائل الإعلام الأخرى.
- تتسم حرية الاتّصال والتعبير على الانترنت بتفاعلية غير مسبوقة، وبتعددية في الاتجاهات، لا تتوافر في الوسائل الأخرى، كما تسمح بتلقي ردود الفعل من كل الاتجاهات؛ أي من طرف لطرف، ومن طرف لعدة أطراف، ومن عدة أطراف لعدة أطراف أخرى.
- تملأ الانترنت الفجوة بين وسائل الاتّصال الأخرى سواء وسائل الاتّصال الشّخصي مثل الهاتف والفاكس، ووسائل الإعلام الجماهيريّة مثل الراديو والصحافة والتلفزيون، حيث تشكل نوعًا متميزًا من الاتّصال يأخذ من سمات كل أنواع الاتّصال الأخرى، كما تزيد من قدرة الأفراد على الوصول لوسائل الإعلام الأخرى، بفعل توافر هذه الوسائل على الانترنت.
- تشكل الانترنت وسيلة فريدة من نوعها، للجماعات المقهورة، وللفئات المعارضة، من حيث إمكانية الاتّصال بأعضائها، بأقل إمكانيات، وبأكبر قدر من التأثير والفعاليّة، كما تسهل مشاركة الجماعات الصغيرة ضمن الجماعات الكبرى.

يضيف الأستاذ محمد جمال غيطاس على ما سبق فيما تعلّق بحقوق الإنسان الرقميّة، الحق في شبكات مجتمعية قويّة، والحق في الخصوصيّة عبر الانترنت من خلال أنظمة اتصالات آمنه من المراقبة والاستغلال الخارجي، والحق في برمجيّات حرّة من القيود ، والحق في مواقع عامة على الويب، إذ يجب تخصيص جزء من فضاء شبكة الويب لتطبيقات الاهتمامات العامة والخطاب غير التجاري مثل المنتديات العمة الافتراضية ستستضيف برامج بدءا من موارد معلومات الجماعات والمشروعات التعليمية وحتى الخدمات الاجتماعيّة والتعبير الثقافي وغيرها مما يمثل أحجار بناء الدّيمقراطيّة التي لا تخدمها عادة مواقع الويب التجارية[35].

أصبح تطور مفهوم الحق في الاتّصال ضرورة، وحتميّة لا مفر منه، لاسيما أن الظروف والسيّاقات التي تمّ حينها الإقرار بالحق في الاتّصال والإعلام منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، لم تبقى على ما كانت عليه، بل عرف العالم اليوم تغيّرات عديدة في طبيعة القوى الفاعلة في صناعة السّياسات الاتّصاليّة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فبعدما كانت صياغة سياسات الاتّصال وما تعلق بها تتم في إطار المنظّمات الأمميّة التي تهتم إلى حد كبير بالبعد الاجتماعي والثّقافي لتقنيات المعلومات والاتّصال،أصبحت اليوم المنظمات التجارية والاقتصاديّة هي من تقرر في هذا الشّأن.

في السّياق نفسه،يقودنا الحديث عن موضوع حرية وسائل الإعلام وحرية الأفراد وحقهم في الاتّصال، جنبا إلى جنب مع أبعاد المسؤوليّة الاجتماعيّة لوسائل الإعلام، فالحرص على توفير ديمقراطية الاتّصال على المستويات الفردية والمحلية والوطنية والدوليّة مطلب إنساني وغاية سامية ليس من السّهل إدراكها، ويمكننا القول بأن السّعي إلى هذا المطلب كان دوما يعترضه ذرائع عديدة لدى الحكّام والحكومات، التي تسعى إلى تأكيد سياستها وسيادتها وتنفيذ مصالحها، ومن ثم فإنها تنظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها أدوات يمكن توظيفها، وحينما تتعارض مصالحها مع وسائل الإعلام، فإن حجج المصلحة العامة والمصالح العليا تبرز لتفرض قيودها على وسائل الإعلام، وهذا لا ينطبق فحسب على الأنظمة الدكتاتورية، بل نجده أيضا في الأنظمة الدّيمقراطيّة[36].

تمثل الانترنت أداة من أدوات التحرر السياسي، وآلة لنشر المعلومات والآراء عبر العالم، بوصفه واسطة لتطور المجتمعات المدنية، يستخدمها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان وحركات المعارضة. ويمكن الانترنت كونها شبكة عالمية، أن تمكّن الناس من تبليغ وتثقيف أنفسهم، والتعبير عن آرائهم والمشاركة في المجتمع المدني، والعمليات الدّيمقراطيّة إلى حد لم يكن ممكنا من قبل، حيث شكّلت الأشكال الجديدة من المعلومات والمشاركة، كالصّحف على الانترنت، ومواقع الشّبكات الاجتماعيّة تحديا لوسائل الإعلام التقليدية عن طريق طرح أشكال جديدة للاتصالات مثل تمكين المستخدمين من تبادل وتوليد أو حتى إنشاء وإنتاج معلومات[37] كما أضافت شبكة الانترنت أشكالا أخرى من الاتّصال كتلك التي تقوم بين جماعة وأخرى أو من جماعة إلى فرد.

يعتبر الإعلام الرقمي تطور لمفهوم الحق في الاتّصال عبر الانترنت، إذ ألغت هذه الأخيرة الحدود الفاصلة بين مختلف وسائل الإعلام، فعن طريق الانترنت باعتبارها تقنية لاستقبال برامج الإذاعة والتلفزيون، باتت فيها حريّة الإعلام ومبدأ والمساواة حقيقتان لا مفر منهما، إذ يحق لكل شخص امتلاك جهاز حاسوب، أو هاتف ذكي، مرتبط بالشبكة العنكبوتية، يستطيع بذلك أن يوصل رسائله إلى أنحاء العالم، بتكلفة زهيدة، ويتحول دوره من المتلقي السلبي إلى المرسل المبدع.

من جهة أخرى يرى البعض الآخر أن دور الانترنت في تعزيز حرية التعبير غير مرحّب فيها عالميا، فعلى سبيل المثال يقلق البعض حول دور الانترنت في إضعاف دور وسائل ومؤسسات الإعلام التقليدية خوفا من نشر محتوى معين بحجة الأمن القومي أو لأسباب سياسية أو أخلاقية، فأصبحت ثقافة الانترنت واقعا ملموسا، وصارت الصحافة الإلكترونية بابا مُشرعا أمام كل الإعلاميين وغير الإعلاميين لسبر أغوار الكتابة الصحفية بكل حرية واستقلالية بعيدا عن كل القيود، لتبقى مسألة الأخلاق والمهنية والوثوقية من أهم الأولويات التي يجب على من يريد خوض تجربة الكتابة الإلكترونية احترامها، وذلك حتى لا يكون فضاء الانترنت مُشرَعا للانتهاكات، وذلك بحكم أن العمل في الفضاء الرقمي المفتوح يغفل البعض أنه ممكن مراقبته.

في حالات عديدة تسعى جهات فاعلة مثل جهات المجتمع المدني بوضوح لتحقيق أكبر قدر من حرية التعبير، ولكن يركز آخرون على ضرورة رقابة التعبير وذلك من خلال تصفية شبكة الانترنت، وفرض الرقابة على الأخبار ووسائل الإعلام، أو بذل جهود من أجل إسكات الصحفيين والمدونين.

من جهة أخرى، تبرز قضايا في غاية الأهميّة، مثل التنازع على مستوى المحاكم والهيئات الدولية، بين الحق في حرية التعبير والمعلومات من ناحية، وبين الأمن القومي من ناحية أخرى، حيث أصدر فريق من الخبراء الدوليين في القانون الدولي، والأمن القومي، وحقوق الإنسان، وثيقة تسمى مبادئ جوهانسبرغ بشأن الأمن القومي وحرية التعبير والحصول على المعلومات في الأول من أكتوبر عام 1995، وبمرور الزمن أصبحت هذه المبادئ معترفا بها على نطاق واسع باعتبارها التفسير المعتمد للعلاقة بين هذه الحقوق والمصالح، وباعتبارها الكيان المتنامي للآراء القانونية الدولية، حيث تنص مبادئ جوهانسبرغ على عدم السماح بوضع قيود على حرية التعبير إلا حين تستطيع الحكومة أن تثبت أن القيد المفروض منصوص عليه قانونا، وأنه يلزم لحماية مصلحة من مصالح الأمن القومي المشروع في مجتمع ديمقراطي ما، وتقول هذه المبادئ، إن عبء إثبات صحة

القيد المفروض يقع على عاتق الحكومة[38]. وينص القانون الدولي على السماح للحكومات بتقييد التدفق الحر للمعلومات بقصد حماية بعض المصالح المحدودة مثل الأمن القومي أو الأخلاق العامة.

وفقا للمنظمة غير الحكومية المسماة الانتفاع الآن، أغلق ما لا يقل عن 108 موقع أنترنت في العالم في عام 2017، وسجل إغلاق 81 موقعا على الأقل في النصف الأول من عام 2018. وتجري العرقلة المتعمدة لقدرة الناس على التواصل والانتفاع بالمعلومات بعدة سبل ومنها حجب خدمات اتصالات معينة أو منصات تواصل اجتماعي محددة، وكذلك قطع الاتّصال بالانترنت تماما. حيث بررت الحكومات عمليات تعطيل الخدمة هذه بحرصها على ضمان السلامة العامة ومنع ترويج الشائعات والمحتوى غير المشروع.غير أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ترى في هذه التدابير وسيلة لقمع عمليات الاحتجاج السلمي ومنع نشر المعلومات بشأن الانتهاكات المرتكبة. وأدان مجلس حقوق الإنسان في عام 2016 الإجراءات التي تمنع أو تعوق الانتفاع بالمعلومات عبر الانترنت والتي وصفها بأنها انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) . إلا أن البعض الآخر يركز بصورة غير مباشرة على أهداف مغايرة مثل حماية الأطفال من المحتوى الضار الانترنت وحماية خصوصية الأفراد، إلى جانب حماية الملكيات الفكرية وحقوق النشر.

3.8. إتاحة قنوات الإعلام والاتّصال لجميع فئات الشعب :

من إحدى أهم مبادئ ووسائل تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتّصال، هو أن يتحوّل الإعلام إلى اتصال، والاتّصال المقصود هنا، هو العملية التي تستخدم الإعلام بأنواعه ووسائله للتواصل مع الجمهور باستخدام المناقشة والحوار والإقناع لتتكوّن بالتالي تنشئة خاصة ومشاركة فعليّة في أخذ القرار باعتباره حق مشروع ومشروط من أجل تحقيق ديمقراطية إعلامية.

من المهم أن نعترف بوجود ارتباط وثيق بين ديمقراطية المجتمع، وديمقراطيّة الإعلام في هذا المجتمع، وأن ديمقراطية المجتمع لا بد أن تسبق ديمقراطيّة الإعلام، ويخل بهذه القاعدة وجود بعض التّجارب التي شهدت نماذج من الصحافة الحرّة نسبيّا في مجتمعات خلت من النظم السّياسيّة الدّيمقراطيّة، ولكن استمرار هذه النماذج يظل رهنا بمشيئة السّلطة ومصالحها، كذلك لا يخل بهذه القاعدة وجود نظم سياسية ديمقراطيّة في بعض المجتمعات مع عدم وجود ديمقراطية إعلاميّة، وذلك حين تفتقد هذه المجتمعات وجود وسائل إعلام كافية أو مناسبة مثل عدم توفّر المرافق الأساسية للاتصال، فالمشكلة هنا، ليس لأن وسائل الإعلام غير ديمقراطيّة، بل لأن هذه الوسائل غير موجودة أصلا، وبذلك تكون فرص الإعلام محدودة بسبب نقص البنية الأساس، ونقص شبكات الاتّصال خاصة في كثير من البلدان المتخلفة أو النّامية، وفي ذات الوقت فإن ديمقراطيّة الإعلام لا يمكن حصرها في مجرد توفر المزيد من مرافق الاتّصال، وإنما من الضروري أن يرافق ذلك انتفاع أكبر عدد من المواطنين بوسائل الإعلام

إنّ حضارة الإعلام والاتّصال الرقميين لا تختلف في جوهرها عن وسائل الإعلام السابقة التي يقف فيها طرف ثالث كوسيط بين الحدث وبين متلقي الرسالة الإعلامية، فهذا الوسيط عادة ما ينقل جانبا من الحدث وليس الحدث كما وقع في الحقيقة، غير أن الأمر مختلف بالنسبة للإعلام والاتّصال الرقمي، حيث نلمس مدى تقلص دور الوسيط في تشكيل صورة الوقائع والأحداث المنقولة إلينا، بحيث يمكن القول أنه أمام البشرية اليوم فرصة لم يسبق لها مثيل لتشكيل تصوراتها بشكل مباشر ومع أقل قدر ممكن من تدخل الوسطاء يمكن القول بأن التطور العلمي في مجال تكنولوجيا الاتّصال والمعلومات قد أثر على مختلف جوانب العملية الاتّصالية، إذ أضاف لمعلومات وسائل الاتّصال خصائص جديدة. فمن ناحية الكم أصبحت كمية المعلومات المتاحة كبيرة جدا، ومن ناحية الكيف أوجد لها درجة عالية من التنظيم والتبويب وإمكانية الاسترجاع السريع.

ومن ناحية أخرى، أدّى هذا التّطور إلى زيادة كفاءة وسائل الاتّصال وقدرتها على نقل المعلومات والأحداث بشكل سريع، كما شمل هذا التطور المتلقي أيضا. فبالإضافة إلى الكم الهائل من الرسائل الاتّصالية

التي أصبحت في متناول المتلقي، أصبح بدوره يستقبل الرسالة الاتّصالية في سياق المعايشة شبه التامة، كما أثر ذلك إلى حد كبير من تأثير الوسيط الناقل للرسالة الاتّصالية.

4.8. مواكبة وسائل الإعلام والاتّصال للتّطورات التكنولوجيّة:

ظلت ديمقراطيّة الإعلام حلما يراود معظم شعوب العالم لأكثر من قرنين، وقد تحول هذا الحلم في السّنوات الأخيرة إلى أحد بنود أجندة الاهتمام العام على المستوى الوطني والدولي، لا فرق في ذلك بين دول العالم المتقدم أو النامي، أو بين دول العالم الأول أو الثّالث، وقد تحقق ذلك بفعل عدد من المتغيرات المهمّة، التي عرفتها البشرية وفي مقدمتها المستحدثات التكنولوجية في مجال الاتّصال والإعلام، ومن بين هذه المتغيّرات تنامي الاتجاه إلى العالميّة والذي بدأ بما أطلق عليه مارشال ماكلوهان في الستينيات القرية الكونيّة، والذي تطوّر في التسعينيّات إلى ما يسمى بالعولمة.

من أهداف ديمقراطية الإعلام والاتّصال، الوصول إلى قطاعات واسعة من الجماهير، سواء في المجتمع المحلي أو القومي أو حتى الدّولي، فهذا يستلزم من أجهزة ووسائل الإعلام والاتّصال مواكبة التطوّرات التكنولوجيّة، من اقتناء أجهزة وأدوات حديثة ومتطوّرة، فالتطوّر في التكنولوجيّات الخاصة بالاتّصال سريع ويأتي دائما بكل جديد، كما أن المتلقي للإعلام، والمستخدم لوسائل الاتّصال يسعى دائما وراء كل حديث ومتطور.

يمكن أن تقوم التكنولوجيا الجديدة بسدّ النقص والقصور في التكنولوجيا القديمة، وتدعيم التوجهات الفردية، في حين تحافظ التكنولوجيّات القديمة على تنمية الإحساس بالمشاركة، وتحطيم الحواجز بين البشر، وتبادل الخبرات، في إطار عملية مستمرة من الاستكشاف العقلي، والمناظرات المفيدة التي تتيح تبادل الخبرات والآراء، وتدعيم أسس الدّيمقراطيّة.

كما تستمر معظم الدول في وضع إطار لوسائل الاتّصال، وتفعل ذلك بطريقة ديمقراطية في إطار منظمات غير خاضعة للضغوطات السّياسيّة مثل المجالس العليا للإعلام التي تؤمن بتعدديّة الإعلام ومساواة الاستخدام وموضوعيّة الصحافة، وهذا الأمر مبرّر خصوصا فيما يتعلق بالانترنت الذي يمكّن من زيادة مساحات ومجالات الحوار العالمية، ويفتح آفاقا جديدة لحرية التّعبير.

في سنة 1984، تكهّن الكاتب وليام جيبسون William Gibson، تصور لعالم افتراضي، ينشأ عن ترابط الأنظمة الكمبيوترية التي تعمل ضمن الشبكة العالمية، وتتم من خلاله ممارسة مجموعة من المعاملات مثل البيع، الشراء، وتجارة الأسهم مثلا، حيث مهّد جيبسون بظهور الملامح الأولى لمجتمع المعلومات، فمن الناحية الإيجابية، ساهم الاتّصال الرّقمي في تفعيل الدّيمقراطيّة من خلال ما أتاحته شبكة الانترنت من اتصال بشكل أسهل وأسرع، ولذلك فهي تشكل مساحات للحوارات، وهي تسمح بفضل البريد الإلكتروني، وإمكانيّة المحادثة أن تتواجه وجهات النظر، وتتم عملية تبادل المعلومات، فهي تمهّد لتفاعل أكبر من الحاكمين والمحكومين، فالإحصاءات الإلكترونية تسمح بأن يعرف المنتخَبون ما يتوقعه منهم المنتخِبون وردّات فعلهم، ويمكن أن نتصور أن الانترنت سوف تكون أداة للمشاركة في العملية القضائية، والنقاشات المفتوحة في البرلمان، أو إرسال الاقتراحات للبرلمانيين، وتسهل الانترنت في بعض الجوانب الأعمال المشتركة الجماعية، فيسمح لأفراد متباعدين يتشاركون بنفس الأفكار أن يتواصلوا ويوحدوا جهودهم.

يرفض سوسمان Sussman فكرة الخوف عن الحرّيات، والتخوّف من التكنولوجيات الرقميّة للاتصال والإعلام، حيث"هذه الأخيرة توفر تنوعا في نظم الاتّصالات، وتنوعا في الأخبار والمعلومات، وتوفر أيضا فرصا كبيرة للتّفاعل بين المرسل والمستقبل، وهذا يشكل قوة ديمقراطيّة تثير الخوف في نفوس السّلطويين، كما أن البرنامج الديمقراطي للنظم المتكاملة للشبكات الرقميّة سيحل محل النظام الدولي، لأن صوت العالم الثالث سيسمع بشكل مستمر عبر شبكات الاتّصال الجديدة. وعليه تكنولوجيا الإعلام والاتّصال لم تقدم فقط المعلومة،

والمعطى، والمعارف للمتلقي، بل زودته بالوعي المجتمعي حيال قضايا الرأي العام، ومنحته الأحقية في تقديم الآراء والمشورة في المسائل المحلية والإقليمية، والدوليّة.

بقدر ما استطاعت تكنولوجيا الاتّصال الرقمية، إقناع أولئك الذين يزعمون بأن هذه التكنولوجيا ستحقّق درجة غير مسبوقة من الشفافيّة، كأحد الشروط الأساسيّة لممارسة الدّيمقراطيّة، فهناك من يرى ذلك على النقيض مؤكّدا أن التكنولوجيا الرقمية تمثل تهديدا حقيقيّا لخصوصيّة الإنسان اليوم، وقد باتت بياناته الشخصية تحت سيطرة أجهزة الرقابة وبرامج القرصنة. فتلك الحرية المطلقة الموعودة، ما هي إلا صورة لخداع خفي، يخدم مؤسسات كبرى تسعى إلى بسط هيمنتها على المستخدم الرقمي بنزعة رأسمالية. وفي هذا السياق، يعتبر الأستاذ مبدر اللويس من العرب الأوائل الذين أيدوا النظرة السلبية لتأثير تكنولوجيا الاتّصال والإعلام على الحقوق والحريات، معتمدا على دراسته حول التأثير السلبي لتكنولوجيات الاتّصال الحديثة على الحريات، سنة 1984، مؤكدا أنه بالقدر الذي تقوم به هذه التكنولوجيات من خدمات، إلا أنها تهدد الحريات الفرديّة للأفراد وبشكل خاص الحرية الشخصيّة، وانتهاك الحق في الخصوصيّة، مستشهدا بقضايا من مختلف المحاكم الدولية، مؤكدا بضرورة وضع تشريع لحماية الحريات وفق هذا الإطار[39].

إن الدّراسات المقدمة من طرف مبادرة الشّبكة المفتوحة OpenNet Initiative، تقدم بعضاً من أوسع الاستطلاعات لتصفية الانترنت[40]، إلى جانب لمحات مفصلة عن كل بلد، ويقدم أيضا موقع الحقوق الرقميّة الأوروبيّة على الانترنت لمحة عامة عن قابليّة الدول للتصفيّة وعن قضايا البلاد. ويعتقد في كثير من الأحيان أنه تم إنشاء أنظمة التحكم بالمحتوى فقط في الدول الغير ديمقراطيّة أو عن طريق الأنظمة الاستبدادية التي ترغب في السّيطرة على الخطاب السّياسي أو النقد.

على المستوى السياسي، فإنه وإن كانت العولمة قد تواكبت مع مرحلة التحوّل الديمقراطي التي اجتاحت العالم منذ مطلع التسعينات، إلا أنّه لا يمكن القول أن هناك علاقة ضرورية إيجابيّة بين تيّار العولمة وبين انتشار النظم الدّيمقراطيّة، فيرى البعض أنه لا توجد نظريّة وحيدة للديمقراطية تتّسم بالتّناسق الدّاخلي، وبالتالي يمكن نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي وتاريخي.

5.8. خاتمة :

المعروف تاريخيّا، أن مفهوم الدّيمقراطيّة اكتسى طابعا ديناميكيّا من الناحية المفاهيمية، والسّبب في ذلك هو التغيّر الذي طال أفكار الفلاسفة والحكّام، وما صاحبه من تحوّل في أنظمة الحكم عبر الزّمن. فبعدما كانت الدّيمقراطيّة تعكس في أبسط صورها حكم الشّعب للشّعب، اكتسبت مدلولات أخرى مرتبطة بطبيعة ممارستها ووسائل تحقيقها، وصارت شيئا فشيئا أكثر ارتباطا بتكنولوجيا الاتّصال والإعلام. بل أكثر من ذلك، أعطت هذه التكنولوجيا للديمقراطيّة وجهاً جديداً، بآليات حديثة، وممارسات أكثر اتصالا بالبيئة الرقمية، ليشهد العالم بذلك ميلاد ممارسة إعلامية جديدة بوسائل تكنولوجية أقل رقابة، وبحريّة ومشاركة كبيرين.

[1] - Michael, Sward, (1988), The Terms Of Democracy, Cambrige, Policy press, p8.

[2]- شادية، فتحي إبراهيم عبد الله، (2004)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمّان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ص18.

[3]- أليكس، دي توكفيل، (1999)، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، القاهرة، عالم الكتب، ص7.

[4]- عبد السميع، عمرو، (1998)، أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص27.

[5] - David Beetham, (2002), Democracy Onworld, London, Oxford, p2.

[6] - Samuel Huntington, (1996), Troisième Vague : Les Démocratisations De La Fin du XX Siècle, Traduit Par : Française Burgess. Paris, Edition Nouveau Horizon, p4

[7]- زهرة، رزقين، (2011)، أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة: مقاربة ميدانية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد14، ص73.

[8]- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (2012)، التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان، هيئة الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ص6.

[9]- محمود العقاد، عباس، (2011)، الديمقراطية في الإسلام، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص13.

[10]- محمد، سهيل طقوش، (2011)، التاريخ الإسلامي الوجيز، ط5، بيروت، دار النفائس، ص67.

[11]- إبراهيم، سعد الدين وآخرون، (2002)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص120.

[12]- محمد أسد، (1975)، منهاج الإسلام في الحكم، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، ص ص48.47.

[13]- خالد، محمد صافي، أيمن، ضلال. (2009)، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة جامعة الأقصى، العدد1، ص100.

[14]- يوسف، محمد حسين، (2010)، موقف مالك بن نبي من الفكر الغربي الحديث، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص463.

[15]- مالك، بن نبي، (2002)، تأملات، دار الفكر المعاصر، بيروت.

[16]- محمد، عابد الجابري، (1998)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص97.

[17]- يوسف، محمد جمعة الصواني، (2014)، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص78.

[18]- صالح، ذياب هندي، (1995)، أثر وسائل الإعلام على الطفل، عمّان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ص17.

[19]- محمد، عبد الحميد، (2004)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، ص 38.

[20]- فتحي، الأبياري، (1988)، نحو إعلام دولي جديد : دراسات إعلامية معاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص16.

[21]- عادل، عبد الغفار، (2009)، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص116.

[22]- أحمد، قران الزهراني، (2015)، السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص59.

[23] - Almond And Powell, (1978), Comparative Politics, Boston, Little And Co, p151.

[24] - حامد، ربيع، (1983)، الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإدارة التكامل القومي، القاهرة، دار الموقف، ص ص 131.130.

[25] -Mayer, Thomas, (2002), Media Democracy, Great Britain, MPG Books, p118.

[26] - Jurgen, Habermas, (1991), Structural Transformation of The Public Spher, USA, MittPass, p171.

[27]- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، (2017)، الدّيمقراطيّة الرقمية : التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسات، المشاع الإبداعي، القاهرة، ص8.

[28]- فرج، محمد لامة، (2014)، الدّيمقراطيّة الرقمية : الفرص والتحديات، مؤتمر الإعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر: التحدايات والفرص، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص5.

[29]- حسن، عماد مكاوي، محمود، سليمان علم الدين، (2000)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ص9.

[30]- نضال، فلاح الضلاعين وآخرون، (2016)، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، عمّان ،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ص216.

[31]- ليلى، عبد المجيد، (2000). التشريعات الإعلامية، القاهرة، مركز القاهرة للتعليم المفتوح، ص ص42.41.

[32]- حمدي، حسن. (1991)، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، القاهرة. دار الفكر العربي، ص107.

[33]- جان، دارسي، (1969)، البث المباشر للأقمار الصناعية والحق في الاتصال، سويسرا، مجلة اتحاد الإذاعات الأوروبية، ص14.

[34]- السيد، بخيت، (2010)، الانترنت كوسيلة اتصال جديدة : الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية والأخلاقية، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، ص42.

[35]- محمد، جمال غيطاس، (2006)، الديمقراطية الرقمية، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص244.

[36]- صالح، خليل أبو إصبع، (2006)، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، ط5، عمّان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ص ص87.86.

[37]- وليم، هـ.داتن، (2013)، حرية الاتصال حرية التعبير، فرنسا، منشورات اليونيسكو، ص11.

[38]- منظمة هيومن هاوس ووتش، (2006)، الحرية الزائفة : الرقابة على الانترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص19.

[39]- مبدر، اللويس. (1985)، أثر التطور التكنولوجي على الحريات العامة، مصر. جامعة الإسكندرية ، ص154.

9. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- إبراهيم، سعد الدين وآخرون، (2002)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- السيد، بخيت، (2010)، الانترنت كوسيلة اتصال جديدة : الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية والأخلاقية، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي.
- أليكس، دي توكفيل، (1999)، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، القاهرة، عالم الكتب.
- حسن، عماد مكاوي، محمود، سليمان علم الدين، (2000)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
- حمدي، حسن. (1991)، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، القاهرة. دار الفكر العربي.
- شادية، فتحي إبراهيم عبد الله، (2004)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمّان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- صالح، خليل أبو إصبع، (2006)، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، ط5، عمّان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- صالح، ذياب هندي، (1995)، أثر وسائل الإعلام على الطفل، عمّان، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- عادل، عبد الغفار، (2009)، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- عبد السميع، عمرو، (1998)، أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- فتحي، الأبياري، (1988)، نحو إعلام دولي جديد : دراسات إعلامية معاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ليلى، عبد المجيد، (2000). التشريعات الإعلامية، القاهرة، مركز القاهرة للتعليم المفتوح.
- مالك، بن نبي، (2002)، تأملات، ، بيروت، دار الفكر المعاصر.
- مايكل، هيلز، وآخرون، (2013)، حرية الاتصال حرية التعبير، فرنسا .يونسكو للطباعة.
- مبدر، اللويس. (1985)، أثر التطور التكنولوجي على الحريات العامة، مصر. جامعة الإسكندرية.
- محمد، أسد، (1975)، منهاج الإسلام في الحكم، ط4، بيروت، دار العلم للملايين.
- محمد، جمال غيطاس، (2006)، الديمقراطية الرقمية، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد، سهيل طقوش، (2011)، التاريخ الإسلامي الوجيز، ط5، بيروت، دار النفائس.
- محمد، عابد الجابري، (1998)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية، ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد، عبد الحميد، (2004)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب.
- محمود، العقاد عباس، (2011)، الديمقراطية في الإسلام، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، (2017)، الدّيمقراطيّة الرقمية : التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسات، القاهرة، المشاع الإبداعي.
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (2012)، التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان، الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة.
- منظمة هيومن هاوس ووتش، (2006)، الحرية الزائفة : الرقابة على الانترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- نضال، فلاح الضلاعين وآخرون، (2016)، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري ،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- وليم، هـ.داتن، (2013)، حرية الاتصال حرية التعبير، فرنسا، منشورات اليونيسكو.
- يوسف، محمد حسين، (2010)، موقف مالك بن نبي من الفكر الغربي الحديث، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- يوسف، محمد جمعة الصواني، (2014)، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- David Beetham, (2002), Democracy Onworld, London, Oxford.
- Jurgen, Habermas, (1991), Structural Transformation of The Public Spher, USA, MittPass.
-Mayer, Thomas, (2002), Media Democracy, Great Britain, MPG Books, p118.
- Michael, Sward, (1988), The Terms Of Democracy, Cambrige, Policy press.
- Samuel Huntington, (1996), Troisième Vague : Les Démocratisations De La Fin du XX Siècle, Traduit Par : Française Burgess. Paris, Edition Nouveau Horizon.

- **المقالات:**

- جان، دارسي، (1969)، البث المباشر للأقمار الصناعية والحق في الاتصال، سويسرا، مجلة اتحاد الإذاعات الأوروبية، 44 صفحة.
- زهرة، رزقين، (2011)، أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة: مقاربة ميدانية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 9صفحات.

- **المداخلات :**

- فرج، محمد لامة، (2014)، الدّيمقراطيّة الرقمية : الفرص والتحديات، مؤتمر الإعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر: التحديات والفرص، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.